التنمية المستدامة بين الطرح النظري و الواقع العملي
-دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015-

د.بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة خميس مليانة

ملخص:

في ضوء التحديات الجديدة و الناشئة التي واجهتها الدول العربية ،كان من الضروري استحداث المبادرة لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة فيما يسمى بالإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة ، الذي يسعى إلى التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2030 .و يؤكد الإطار الاستراتيجي التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمار القرن 21 و أهداف التنمية المدرجة في إعلان الأمم المتحدة للألفية و الأهداف الإنمائية للألفية و نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و مؤتمر ريو + 20 ، مع الأخذ بالاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة و المتباينة و غيرها من المبادئ . و يسعى الإطار الاستراتيجي إلى تعزيز مشاركة البلدان العربية بهدف دعم جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأولويات الناشئة كقضايا المياه ، الطاقة ، الغذاء ، تغير المناخ و غيرها ، بالإضافة إلى وجود تحديات مستمرة كمسألة الفقر ، البطالة ، السكان ، الصحة ، التعليم و غيرها ، فضلا عن إيجاد آلية لتمويل برامج التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ،المبادرة العربية ، الاستراتيجية العربية المقترحة لما بعد 2015 .

Abstract :

À la lumière des nouveaux défis et émergents auxquels sont confrontés les Etats arabes, il était nécessaire de développer l'initiative d'aborder les questions liées au développement durable dans ce qu'on appelle cadre stratégique arabe pour le développement durable, qui vise à relever les défis majeurs auxquels sont confrontés les pays arabes dans la réalisation du développement durable au cours de la période 2015-2030 Calendrier Il souligne l'engagement de cadre stratégique des Etats arabes à mettre en œuvre l'âge de l'agenda 21 et a énuméré les objectifs de développement de la déclaration des Nations Unies du Millénaire et les objectifs de développement du Millénaire et les résultats du Sommet mondial sur le développement durable et de la Conférence Rio + 20, en tenant compte du principe des responsabilités communes mais différenciées et des principes disparates et autres. Et le cadre stratégique vise à promouvoir la participation des pays arabes afin de soutenir leurs efforts pour parvenir à un développement durable à la lumière des nouvelles priorités que les questions de l'eau, l'énergie, la nourriture, le climat et d'autres changements, en plus d'un des défis permanents comme une question de la pauvreté, le chômage, la population, la santé, l'éducation et d'autres , ainsi qu'un mécanisme de financement chidren de développement durable.

Mots clés: *développement durable, l'initiative arabe, a proposé la stratégie arabe pour après 2015.*

مقـــــدمـــــة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة منذ ثمانينات القرن الماضي على اهتمام العالم ، فعقد من أجل تحقيق أبعادها القمم و المنتديات العالمية ، و صدرت من خلالها العديد من الوثائق المهمة ، فقد ازداد الاهتمام بالتنمية المستدامة في الوطن العربي . و سعت أغلبية هذه الدول إلى اتخاذ نهج التنمية المستدامة كنهج للتخطيط لبرامج التنمية فيها . و اعتمدت جامعة الدول العربية نهجا إقليميا شاملا ، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية و الإقليمية و العربية . و يهدف هذا النهج ، الذي يدعى "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" ، إلى تطوير برنامج إقليمي للتنمية المستدامة .

هكذا ، و استجابة لمختلف التحديات الإنمائية العالمية و الإقليمية و نتائج مؤتمر ريو + 20 و مجموعة أولويات المنطقة العربية الجديدة و استنادا إلى التقدم الذي أحرزته مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، بما في ذلك الخبرة المكتسبة و الدروس المستفادة ، قررت الجامعة العربية تحديث المبادرة و التي اتفق على تعديل اسمها إلى " الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة " لمعالجة التحديات الرئيسية القائمة و الناشئة و اغتنام الفرص و ترتيب الأولويات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تشمل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية خلال الفترة 2015-2030 . و على ضوء ذلك يمكن أن نطرح الاشكالية الجوهرية التالية :

كيف يمكن للدول العربية بالظروف الاجتماعية و السياسية الحالية و الخصائص التي تطبع اقتصادياتها تحقيق أهداف و غايات استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد 2015 في ظل التحديات الإقليمية و العالمية ؟

و للإلمام بكافة المفاهيم و النقاط التي تتعلق بالتنمية المستدامة و الاستراتيجية الخاصة بها و غيرها ، تم التطرق إلى النقاط التالية :

أولا : مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

ثانيا : مضمون الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030

ثالثا : رهانات الدول العربية في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد 2015

أولا : مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

1. المعنى اللغوي و المفهوم العلمي للتنمية المستدامة

لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة كان لابد من التطرق للأصل و المعنى اللغوي لهذا المصطلح.

- **التنمية المستدامة / الأصل و المعنى اللغوي :**

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها و عناصرها و علاقات هذه العناصر بعضها ببعض ،و في المفهوم التنموي استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy و علم الايكولوجي Ecology (1).

كما يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي "sustainability" إلى القابلية للدوام و الحفظ و التدني(2) . و تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار(3).

أما في اللغة العربية ، فيصعب إيجاد كلمة واحدة تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى. فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها : التأني في الشيء أو التأني في رسم السياسات و ديمومة في مشاريعها و آثارها في المجتمع .

لقد ترجم هذا المصطلح الجديد Sustainable Dévelopment إلى العربية بمسميات متعددة مثل التنمية المطردة ، المتواصلة ، المحتملة ، و المستدامة أو المستديمة و قد اكتفينا في هذا البحث باستعمال الاصطلاح الأخير لأننا نراه الأكثر شيوعا و الأنسب أيضا(4).

- **التنمية المستدامة / المفهوم العلمي :**

تناولت الكثير من الكتب و المقالات مصطلح التنمية المستدامة بتعريفات مختلفة و متعددة وفي الغالب متنافسة وأحيانا متناقضة المفهوم .

و لعل من أهم التعريفات و الأكثر تداولا و مرجعية المفهوم الذي جاء في التقرير المنبثق عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية (WCED) برئاسة النرويجية غرو هارلم برونتلاند و ذلك في عام 1987 ، على أنها ، تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلة لتلبية احتياجاتهم (5). أو هي إجراء يتناغم فيه استغلال الموارد و توجهات الاستثمار و تغيير المؤسسات ، تعزز من خلالها إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان و تطلعاته(6).

و عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 على أنها ، التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة و الاقتصاد و المجتمع(7).

و تعرفها المنظمة العربية في تونس على أنها ، عملية اعداد خطط للتنمية تستهدف استثمار الموارد الطبيعية ولكن ليس على حساب الموارد الطبيعية في تدهور نوعيتها ، أو قلتها وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم ، بل تنمية الموارد للأجيال الحالية والاجيال القادمة ويقع العبء الأكبر على الدولة ومؤسسات المجتمع والفرد في التنمية(8).

و عرفها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على أنها التنمية التي بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعة وتراجع الموارد الطبيعية و تفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر و تراجع مستوى نوعية الحياة. كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية دون إفراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط متوازنة للإنتاج وللاستهلاك. (9)

ويمكن تعريفها إجرائيا ، على أنها عملية تأمين الموارد البشرية والطبيعية للبيئة العربية من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علمية وتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف والتلوث البيئي وحق الاجيال اللاحقة للاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة العربية(10).

من خلال التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة يمكن أن نستنتج مجموعة من المسائل يشملها التعريف نذكر منها ما يلي :

- التركيز على وفاء الموارد الحالية باحتياجات و متطلبات الحاضر و المستقبل معا دون تهديد أو خطر أو مساومة أو ضرر و على نحو متساو مع الأجيال القادمة .
- الحق في التنمية و الأخذ بعين الاعتبار مختلف النواحي البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية و الفنية .
- إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و البشرية و البيئية لخدمة خطط و برامج التنمية الشاملة .

2. أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية واعية ، معقدة ، طويلة الأمد ، شاملة و متكاملة في أبعادها . و بذلك تسعى هذه التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة(11).
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان ، حيث تحاول هذه التنمية من خلال عملياتها التخطيطية لتنفيذ سياسات تنموية تحسن نوعية حياة السكان اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا ، من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو ، بشكل عادل و مقبول و ديموغرافي .
- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها ، و حثهم للمشاركة الفاعلة لاتخاذ القرار في إعداد و تنفيذ و متابعة برامج و مشاريع التنمية المستدامة .
- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد الطبيعية ، حيث يجب إجراء تخفيضات مستمرة لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية (12) . و تغيير أساليب الإنتاج المتبعة بما يعزز كفاءة استخدام الموارد النادرة لتحسين نوعية البيئة مع المحافظة على النمو الاقتصادي(13).
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية ،و تحاول توظيف تكنولوجيا حديثة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، و الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.
- تحقيق الإنصاف أو العدالة الاجتماعية ، فهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد ، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية(14). و هذا ما يساعد الحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير و التفاوت بين دول الشمال و دول الجنوب ،كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول.
- تفعيل مبدأ المشاركة السياسية ، كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك ومواقع المصادر وأنماط الحياة .كما أن الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الأعلى والمشاركة من الأسفل(15) .
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع و العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية ، و توفير المعرفة و مصادر المعلومات و سبل التعلم ، و تشجيع الابتكار .
- استحداث فرص العمل ، إذ يمكن أن تشجع السياسات الاقتصادية الكلية ، وكذلك سياسات التنمية القطاعية ، بروز مبادرات اقتصادية جديدة تتماشى مع التنمية المستدامة عن طريق الحوافز التي تعزز أنماطاً أكثر استدامة من الاستهلاك والإنتاج على الصعيد الوطني .ويمكن أن يسهم تشجيع القطاعات الجديدة غير الملوثة ، ولاسيما خدمات وإنتاج المنتجات الملائمة للبيئة، في تحويل توجه الأنشطة الاقتصادية باتجاه استحداث الوظائف في القطاعات المستدامة بيئيا(16).

3. مبادئ التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ ، تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل "البنك العالمي للإنشاء والتعمير" كما يلي:

- **المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية**

اقتضت خطورة مشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية ، التشدد في وضع الأولويات ، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشاكل البيئة ، وتحديد المشاكل الواجب التصدي إليها بفعالية.

- **المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة نقدية**

كانت معظم السياسات البيئية ، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر ، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة . وأفادت الجهود في عدة بلدان من العالم ، أنّ تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة ، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشاكل البيئية الرئيسية.

- **المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات ، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة . ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشاكل البيئة ، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع ، فعلى سبيل المثال خفض الدعم على مصادر الطاقة ، و إجراء إصلاحات زراعية .

- **المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا**

إنّ الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث كانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وتدفق النفايات ، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

- **المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية**

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معيّنة من المبيدات الحشرية ، و إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية ، على سبيل المثال نظام تقييم الأداء البيئي و الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام .

- **المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص**

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء أنظمة سليمة للإدارة و البيئة الأيزو 14000 * ، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

*تعد المواصفة القياسية العالمية الايزو 14000 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية ، و هي مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من اجل متابعة الأداء البيئي.

- **المبدأ السابع: المشاركة**

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي ، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل ، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية ، و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية(17).

عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما ، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة ، إذا ما شارك المواطنون المحليون في هذه العملية ، من خلال قدرتهم على تحديد الأولويات ، و معرفتهم للحلول الممكنة ، و مقدرتهم على مراقبة مشاريع البيئة . بالإضافة إلى إنّ مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية ، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن(18).

- **المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق النجاح**

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

- **المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية**

إنّ مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 بالمائة إلى 80 بالمائة بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل. و باستطاعة المساعدات الفنية تحسين أداء المصانع و تحويله من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم.

- **المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية**

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية و البيئية(19).

- **المبدأ الحادي عشر : استخدام مبدأ النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية**

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة ، و ذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل ، و أن أي تغيير يطرأ على محتواه أو عناصره ينعكس على النظم الفرعية الأخرى ، و من ثم النظام الكلي للأرض .

لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة ، و بشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض العامة(20) .

- **المبدأ الثاني عشر : مبدأ الملوث الدافع**

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال ، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة ، و يهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها(21).

4. أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية مترابطة ومتداخلة و متكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد ، و تحقيقها لا يتم إلا بتجسيد الاندماج و الترابط الوثيق بين عناصر أساسية تمثل في مختلف الأبعاد .

- **البعد البيئي :**

ترتكز فلسفة التنمية المستدامة في محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي(22) .

و بذلك تفرض التنمية لتحقيق بعدها البيئي ضرورة الحفاظ على البيئة و مواردها الطبيعية ،و في أهمية الاستخدام العقلاني و الأمثل لها و الحفاظ على النظم الإيكولوجية ، التنوع البيولوجي ، الإنتاجية البيولوجية ، القدرة على التكيف(23).

- **البعد البشري و الاجتماعي :**

إن تحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع و توفير الخدمات الضرورية كالصحة و التعليم و السكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع ، و إتاحة المشاركة السياسية ، و القضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف و المدن ، بالإضافة إلى تحدي الزيادة الديموغرافية السريعة و غير المتوازنة .

و من الجدير بالإشارة أنه من الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي و البشري للتنمية المستدامة . من خلال ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط ، و حجم السكان و متطلبات التنمية بدون التأثير على مستوى الأجيال القادمة(24).

- **البعد الاقتصادي :**

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات و نتائج الاقتصاد على البيئة و كيفية تحسين التقنيات الصناعية و تظهر أهم عناصر هذا البعد في النمو الاقتصادي المستدام ، كفاءة رأس المال ، إشباع الحاجات الأساسية و العدالة الاجتماعية(25).

إن تطبيق نظام اقتصادي مستدام يسمح بإنتاج سلع و خدمات لإشباع الإنسانية و تحقيق الرفاهية بشكل مستمر ، يفرض تغييرا جذريا في أنماط الإنتاج و الاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية ، و البحث عن أساليب أكثر فعالية لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الأضرار بالبيئة كالتقليل من التلوث بجميع أنواعه.

- **البعد المؤسسي :**(26)

تمثل الإدارات و المؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة التي بواسطتها ترسم و تطبق سياساتها التنموية البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية . فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد مؤهلين لن تستطيع الدول المضي في تنمية مستدامة .

توفر الدولة الخدمات و المنافع لرعاياها و مواطنيها ، و من ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة ، و الترقي المطرد للمجتمعات ، و رفع مستوى و نوعية حياة الأفراد و تأمين حقوقهم الإنسانية ، و توفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع و الدولة ، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها و إداراتها في أداء وظائفها و مهماتها.

- **البعد التكنولوجي :**

و هناك من يرى بأن للتنمية المستدامة بعد مهم جدا و هو البعد التكنولوجي و الذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفا ، و تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة و تقلل من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد و ترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجدد (بترول و فحم) و تسرع في استحداث موارد الطاقة المتجددة(27).

ثانيا : مضمون الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030

قبل أن نستعرض مضمون الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة ، من خلال توضيح أهداف و غايات التنمية المستدامة بمنظورها العربي لما بعد 2015 ، البيئة التمكينية للاستراتيجية العربية للتنمية المستدامة. كان من الضروري توضيح الأهداف التنموية للمنطقة العربية حتى عام 2015 و التي جاءت بعدها الاستراتيجية لما بعد 2015.

1. الأهداف التنموية للمنطقة العربية لعام 2015

و بالنسبة للأهداف التنموية الخاصة بالوطن العربي للألفية تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنك الدولي ترمي إلى الإنجازات و التطلعات نحو عام 2015 م ، و تشمل الأهداف الثمانية ما يلي :

الهدف1: القضاء على الفقر و الجوع الشديدين .
الهدف2: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .
الهدف3: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة .
الهدف4: خفض نسبة وفيات الأطفال .
الهدف5: تحسين الصحة الإنتاجية (صحة الأمهات).
الهدف6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية و الملاريا و الأمراض الأخرى .
الهدف7: ضمان الاستدامة البيئية .
الهدف8: تطوير شراكة عالمية للتنمية .

2. أهداف و غايات التنمية المستدامة بمنظورها العربي لما بعد 2015

تم اقتراح الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 و بحلول عام 2030 ، و التي تعكس تطلعات التنمية المستقبلية في المنطقة العربية من خلال : (28)

الهدف1: القضاء على الفقر المدقع .
الهدف2: توفير العمل اللائق .
الهدف3: توفير التعليم الجيد و التعلم مدى الحياة للجميع .
الهدف4: تمكين الفتيات و النساء ، و تحقيق المساواة بين الجنسين و الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة .
الهدف5: ضمان حياة صحية .
الهدف6: ضمان الحصول على المياه و الصرف الصحي للجميع و تعزيز الاستخدام المستدام و الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
الهدف7: ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع .
الهدف8: القضاء على انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية و تعزيز الزراعة المستدامة .

الهدف9: تعزيز المدن و المستوطنات البشرية المستدامة و الدامجة و ضمان السكن اللائق .
الهدف10: تأمين مجتمعات يسودها السلم و مؤسسات فعالة .
الهدف11: تعزيز الشراكات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة .

3. البيئة التمكينية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية

أشارت الخبرة السابقة في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية على الصعيدين الوطني و الإقليمي بوضوح إلى أن بعض التحديات الإقليمية و العالمية لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة . و تشكل هذه القضايا شروطا مسبقة و عوامل تمكينية عامة للتنمية المستدامة . و هي تشمل :

- **السلام و الأمن و العدالة و المشاركة :**

على مدى عقود ، أضرت أوضاع السلام و الأمن في المنطقة برفاهية الإنسان و أبطأت التنمية الاقتصادية و أدت إلى تدهور الأوضاع البيئية و الاجتماعية ، و ما زالت شعوب المنطقة تعاني من نقص المياه النظيفة و سوء الصرف الصحي ، ما يشكل مخاطر شديدة على الصحة العامة . و بسبب الحروب المتتالية و انعدام الأمن ، يعيش ملايين اللاجئين في ظروف اجتماعية و اقتصادية سيئة من شأنها أن تفاقم الضغوط على البيئات الهشة .

و أضافت الأحداث الأخيرة في العالم العربي تحديات جديدة . فقد أخفقت نماذج التنمية التي تتبناها حتى الآن بعض البلدان العربية في تحقيق طموحات الشعوب في سياق وفرة الإمكانات الاجتماعية و الاقتصادية . و في الواقع ، أن الفقر و اللامساواة الاقتصادية و أيضا الافتقار إلى الحرية السياسية هي ما كان وراء الدعوة إلى إحداث تغييرات . و هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في تنمية محورها الناس ، تنمية تعزز إدماج حقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في التنمية ، و مبادئ المشاركة و المساءلة و عدم التمييز في برنامج عمل التنمية .

- **الاستقرار العالمي :**

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية و الركود الذي تلاها في الاقتصاد العالمي على الاقتصادات العربية .و نتيجة للتباطؤ في النشاط الاقتصادي و الانخفاض في الاستثمار المحلي و الأجنبي ، انخفض النمو الاقتصادي في بعض البلدان العربية . و من المحتمل أن يتسبب التباطؤ الشديد في الاقتصاد الدولي إلى انخفاض في التحويلات المالية و العمالة و السياحة و المساعدة الإنمائية الرسمية و زيادة البطالة .و هناك أيضا حاجة ملحة إلى اعتماد آليات عالمية قوية للحد من تقلب أسعار الغذاء و الطاقة ، و تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر للحيلولة دون الأزمات الغذائية و إدارتها .و هناك ضرورة للذهاب إلى أبعد من مجرد إدارة الأزمة في الأجل القصير و اعتماد سياسات إقليمية فعالة لتعزيز استقرار البلدان العربية و تحفيز النمو الاقتصادي لصالح الفقراء ، و تعزيز آليات الحماية الاجتماعية ، و تعزيز المساواة و عدم التمييز بين الجنسين ، و التركيز على التنمية البشرية ، و توفير المزيد من الوظائف .

- **الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة :**

الحوكمة على المستويات العالمية و الاقليمية و الوطنية بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة . و هي تشمل تعزيز الأطر المؤسسية و القانونية و تعزيز المشاركة المنصفة و الفعالة للمجتمع المدني و القطاع الخاص في عملية صنع القرار . هكذا فإن هذا الإطار الاستراتيجي يوفر فرصة هامة للمنطقة لإحياء نظام حوكمة لتنفيذ التنمية المستدامة .

ثالثا : رهانات الدول العربية في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد 2015

يستعرض هذا المطلب مختلف التحديات التي تعرقل تنفيذ الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة ، مع اقتراح مجموعة الوسائل المساعدة على تنفيذ الاستراتيجية .

1. الأولويات الناشئة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية

بعدد مرور أكثر من عشر سنوات على تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، نشأت حاجة إلى تحديثها لتعكس التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية الحالية و الناشئة و الفرص المتاحة للمنطقة ، و كذلك الإطار العالمي الجديد و الأولويات العالمية الجديدة للتنمية المستدامة على النحو المتفق عليه في ريو + 20 . و يركز هذا الإطار الاستراتيجي المحدث على القضايا المحددة التالية بغية : (29)

- بناء منبر إقليمي لزيادة فعالية التنسيق و التكامل و الحوار و العمل .
- تعجيل التنفيذ الوطني للتنمية المستدامة في البلدان العربية .
- تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي و الوطني .

- **الرابط بين المياه – الطاقة – الغذاء كإطار للتخطيط و الرصد :**

يرتبط الأمن المائي و أمن الطاقة و الأمن الغذائي ارتباطا لا ينفصم في المنطقة العربية ، ربما أكثر من أي منطقة أخرى في العالم ، فللإجراءات التي تتخذ في أي من هذه المجالات آثار قوية على المجالين الآخرين . و يعمد الإطار الاستراتيجي المحدث هذا إلى تعزيز نهج الترابط في مقاربة استدامة المياه و الطاقة و الغذاء في المنطقة العربية و تشجيع التحول إلى اقتصاد أخضر لمعالجة أوجه الترابط المتبادل بين المياه و الطاقة و الغذاء .

- **الأمن المائي :**

إذا كان للمنطقة العربية أن تحقق الازدهار المشترك و مستقبلا تنجز فيه تنمية بشرية مستدامة فلا بد من معالجة تحديات المياه . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه المشتركة ، و حماية موارد المياه ، و دعم تنفيذ " استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية " ضمن " الاستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك و الإنتاج المستدامين " .

- **أمن الطاقة :**

يلعب قطاع الطاقة العربي و سيستمر في لعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية ، خصوصا تلك التي تتمتع بموارد نفطية ضخمة . و بالإضافة إلى ذلك ، ينعم العديد من البلدان العربية بإمكانات ضخمة من موارد الطاقة المتجددة التي لم تستغل بعد بالشكل المطلوب ، كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح . رغم ذلك ، فإنها ستواجه على المدى الطويل تحديات إن لم تتخذ الآن إجراءات لتحويل اعتمادها على الطاقة نحو مزيد من الاعتماد على الموارد المستدامة . و يعتمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى : (30)

- دعم تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية و ترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي .
- تشجيع البلدان العربية على تنويع مصادر الطاقة ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف و الطاقة الجديدة و المتجددة و الطاقة النووية لتحقيق التنمية المستدامة .

- دعم إمكانية الحصول على الطاقة بطريقة يمكن الركون إليها و ميسورة و مجدية اقتصاديا و مقبولة اجتماعيا و بيئيا كجزء من استراتيجيات القضاء على الفقر و التنمية المستدامة.
- تشجيع البلدان العربية على أن تعتمد ، حسبما هو ملائم على الصعيد الوطني ، سياسات الطاقة المستدامة الواردة في الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك و الإنتاج المستدامين .
- تشجيع البلدان العربية على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإقليمية ذات الصلة مثل المركز الإقليمي للطاقات المتجددة و كفاءة الطاقة و غيرها من المؤسسات .
- دعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير استخدام الطاقات المتجددة 2010-2030.

- **الزراعة و سبل المعيشة في المناطق الريفية و الأمن الغذائي :**

الزراعة قطاع هام للعديد من البلدان العربية . فهي تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء و في الأمن الغذائي و تقدم مساهمات هامة في الدخل الوطني و العمالة و الصادرات و الصناعة . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعم تطوير و تنفيذ سياسات و برامج وطنية و إقليمية في مجال البحوث الزراعية ، و تشجيع إتباع نهج تعاوني إقليمي و دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ، و توفير خدمات تمويلية لسكان المناطق الريفية .

- **تغير المناخ :**

ستتأثر البلدان العربية مباشرة بتغير المناخ . ما يستدعي اعتماد اطار استراتيجي من خلال دعم الجهود التي تبذلها البلدان العربية لتنفيذ مختلف الخطط و السياسات و البرامج للتعامل مع قضايا تغير المناخ و ادماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية. و دعم الدول العربية لمتابعة مسار التنمية الخضراء و المنخفضة الكربون .

- **الاقتصاد الأخضر :**

لا يوجد تعريف للاقتصاد الأخضر مقبول عالميا ، لكن الفهم الأكثر شيوعا هو الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة على أنه اقتصاد ينجم عنه تحسين رفاهية الإنسان و المساواة الاجتماعية ، في الوقت الذي يقلل بصورة ملحوظة المخاطر البيئية و ندرة الموارد الإيكولوجية(31). و يعمد الإطار الاستراتيجي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان العربية للقيام بانتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يحقق نمو اقتصادي مستدام تماشيا مع أهداف و أولويات التنمية المستدامة .

2. التحديات المستمرة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يتضح استنادا إلى التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية أن القضايا التالية لا تزال تشكل تحديات مستمرة في المنطقة العربية تنبغي متابعة معالجتها :

- **التخفيف من حدة الفقر ، و البطالة ، و أوجه عدم المساواة :**

توفر ثلاثة تحديات أساسية ، هي تحديات الفقر و البطالة و الاندماج الاجتماعي ، إطارا قويا للتصدي للديناميات الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المنطقة . هكذا ، يهدف الإطار الاستراتيجي إلى مواصلة الجهود التي تبذلها المنطقة للقضاء على الفقر و مواجهة التحدي المتمثل في البطالة ، و خصوصا ، تعزيز التجارة البينية الإقليمية و الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر ، و الاستثمار في الصحة و التعليم و التنمية الريفية و المياه و الصرف الصحي مع المحافظة على حقوق ، دعم جميع الجهود التي تسعى إلى إقامة توازن بين أبعاد التنمية المستدامة على المستويات المحلية و

الوطنية و الإقليمية ، بالإضافة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان العربية لتوفير الحماية الاجتماعية و الحد من أوجه عدم المساواة و خصوصا بين الجنسين .

- **السكان و الصحة :**

تجهد الزيادات السكانية الموارد الطبيعية و القدرة الاستيعابية للبيئة ، كما تزيد الطلب على الغذاء و الماء و الخدمات و الحيز الحضري ، كما تزيد النفايات . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعم وضع سياسات سكانية متكاملة و تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية توفير تغطية منصفة و شاملة مع توفير المياه النظيفة و الهواء النظيف و الأغذية الآمنة و السيطرة على المخاطر الكيميائية و جميع أشكال التلوث ، بالإضافة إلى تشجيع التخصيص المناسب لموارد الموازنة المالية و تعزيز أنماط استهلاك و أساليب حياة مستدامة لحماية الصحة العامة .

- **التعليم و محو الأمية و التوعية العامة :**

اعتمدت معظم بلدان المنطقة سياسات لتحسين المعايير التعليمية و اتخذت تدابير لذلك . و قد أحرز تقدم كبير في جميع أنحاء المنطقة ، و مع ذلك ، يعمد هذا الإطار إلى دعم تطوير استراتيجيات و برامج وطنية للتعليم و القضاء على الأمية و بناء قدرات المجتمع المدني لرفع الوعي العام بالتنمية المستدامة ، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين نوعية التعليم و ردم التفاوت بين الجنسين في التعليم .

- **البحث العلمي و تطوير التكنولوجيا و نقلها :**

العلوم و التكنولوجيا أدوات هامة في السعي إلى التنمية المستدامة و خفض الفقر ، فهي عنصر أساسي في تعزيز الصناعة و قد أصبحت أهميتها أكثر وضوحا في ظل العولمة و تحرير التجارة و ظهور الصناعات القائمة على المعرفة و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى تشجيع الإصلاحات في سياسات العلوم و التكنولوجيا و تخصيص حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، و تعزيز التفاعل بين العلوم و السياسة على الصعيدين الوطني و الإقليمي ، و تشجيع نقل التكنولوجيات الملائمة و تكييفها .

- **الجفاف و التصحر :**

تواجه موارد الأراضي في المنطقة العربية على وجه الخصوص ثلاثة تحديات رئيسية هي : القحل و الجفاف المتكرر و التصحر . و من بالغ الأهمية إدراك أن التصحر هو أساسا ظاهرة من صنع الإنسان تتفاقم جراء تغير المناخ . و هناك حاجة إلى تدابير فعالة في كل بلد عربي للحد من دور الإنسان في توسع التصحر . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعم التنفيذ الإقليمي و دون الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2008-2018.

- **التخطيط الحضري و المدن المستدامة :**

المدن أكبر مستهلك للموارد الطبيعية و أكبر مصدر للتلوث و انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المنطقة . و في الوقت نفسه ، المدن هي المحور الرئيسي للتنمية المجتمعية و محركاتها . و من المعروف أن لدى المنطقة العربية أعلى مستوى عمراني في العالم . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعم الجهود العربية للتعامل مع تردي نوعية الهواء في العديد من المدن العربية ، بما في ذلك وضع استراتيجيات للتخطيط الحضري و إدارة استخدام الأراضي و وضع برامج لضبط الانبعاثات و إعطاء أولوية للتجديد الحضري و تعزيز قدرة صمود و تكيف المدن العربية .

- **إدارة النفايات و المواد الكيميائية :**

يفتقر العديد من البلدان العربية إلى القدرات و البنية التحتية التي تمكن من الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية و النفايات . و لا يزال يتنامى توليد نفايات باستمرار و قد يطغى على قدرات البلدان إلى إدارتها بشكل سليم . و يعمد هذا الإطار إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان العربية للوفاء بالهدف المتفق عليه دوليا و هو إنتاج و استخدام المواد الكيميائية بطرق تخفض إلى الحد الأدنى الآثار السلبية الكبيرة على صحة البشر و البيئة بحلول عام 2020 ، و ذلك من خلال النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية .

- **الاستهلاك و الإنتاج المستدامان :**

يهدف هذا الإطار إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك و الإنتاج المستدامين في المنطقة العربية من خلال تشجيع استخدام المنتجات و الخدمات التي تكفل حماية البيئة و المحافظة على المياه و الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية ، بينما تسهم في القضاء على الفقر و في نمط الحياة المستدام . و سيدعم هذا الإطار الاستراتيجي البلدان العربية في تعزيز مفاهيم و سياسات و ممارسات الاستهلاك و الإنتاج المستدامين .

- **إدارة الكوارث :**

يزيد تغير المناخ من خطر الكوارث ، غير أن بإمكان الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث أن ينقذ أرواحا بشرية و يقلل الخسائر و الأضرار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية أو حتى يحول دونها . و يشمل هذا الاطار الاستراتيجي في تقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات البلدان العربية ، بما في ذلك القدرات المؤسسية و البشرية ، على إدارة الكوارث بفعالية ، مع التركيز على تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث .

3. وسائل تنفيذ الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة

وفقا لنتائج مؤتمر ريو + 20 ، وسائل التنفيذ المحددة في جدول أعمال القرن 21 ، و برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ، و خطة جوهانسبرغ التنفيذية ، و توافق آراء مونتيري ، و إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لا غنى عنها جميعها لتحقيق التحول الكامل و الفعال لالتزامات التنمية المستدامة إلى نتائج ملموسة . و بسبب التفاوت في مستوى التنمية في المنطقة ، و لا بد من التعاون الدولي و التكامل الإقليمي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي هذا . و تشمل وسائل التنفيذ ما يلي :

- **الشؤون المالية :**

الآليات المالية الدولية و الإقليمية و الوطنية هامة كلها لتنفيذ برامج التنمية المستدامة . و التعاون العربي – العربي في توفير التمويل ، و خاصة لأقل البلدان العربية نموا ، أمر حاسم لتحقيق تطلعات و ازدهار تلك البلدان . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعوة البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها لتحقيق الهدف المتمثل بتخصيص 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية بحلول عام 2015 (32)، و دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات العربية للاستفادة من الآليات المالية القائمة (مثل مرفق البيئة العالمي و آلية التنمية النظيفة و الصندوق الأخضر للمناخ) ، و تشجيع البلدان العربية على وضع سياسات وطنية لمشاركة القطاع الخاص و تيسير تنظيم المشاريع و الابتكار .

- **التجارة و الاستثمار :**

التجارة الدولية محرك للتنمية و النمو الاقتصادي المستدام . غير أن حصة المنطقة العربية من التجارة العالمية صغيرة و لم تتغير تقريبا على مدى عقود ، و تشكل المنتجات الأولية و السلع ذات القيمة المضافة المتدنية ، أساسا الوقود ، المهيمن على

الصادرات العربية . و يعمد هذا الإطار الاستراتيجي إلى دعم الجهود العربية للمشاركة بفعالية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ، الذي يعمل على تيسير تدفق السلع و الخدمات وفقا لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية ، و تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية . و تحسين القدرة التنافسية للمنتجات و الخدمات العربية للوصول إلى الأسواق الدولية . و تهيئة بيئات تمكينية تيسر استثمارات القطاع العام و القطاع الخاص ، و وضع خارطة طريق لجذب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- **الرصد و المتبعة :**

لمتابعة تنفيذ هذا الإطار و من ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، سيطلب من البلدان العربية أن تقدم تقارير دورية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحدد فيها الغايات و المؤشرات المناسبة على الصعيدين الإقليمي و الوطني .

- **بناء القدرات و التعاون :**

تجدر الإشارة إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز بناء قدرات التنمية المستدامة بغية سد الفجوات في القدرات بالمنطقة و نشر المعرفة على نطاق واسع . و يعمد هذا الإطار إلى تعزيز التعاون التقني و العلمي ، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال و الجنوب و بين بلدان الجنوب ، و الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في مجال بناء القدرات المتوفرة من خلال برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية و المتعددة الأطراف .و من خلال مصادقاتها على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف . و دعوة المنظمات الإقليمية و الدولية العاملة في المنطقة إلى دمج أنشطة بناء القدرات في خطط عملها .

خاتمة :

منذ انعقاد قمة الأرض في عام 1992 ، تحققت انجازات كبيرة في المنطقة العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة ، لا سيما في مجالات التعليم و الصحة و تحسين مستويات المعيشة . و سعت أغلبية الدول العربية في هذا الإطار إلى اتخاذ نهج التنمية المستدامة كنهج للتخطيط لبرامج التنمية فيها .

بالرغم من كل هذه الإنجازات التي تحققت في ظل المبادرة العربية غير أن أوضاع البيئة في الدول العربية تتأثر بشكل مباشر بعدة عوامل، بعضها يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وبعضها الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العربية. و ما زالت البلدان العربية تواجه عددا من العقبات في تنفيذ التنمية المستدامة الطويلة الأجل . و من الأمثلة على ذلك : غياب السلام و الأمن ، و استمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية ، الفقر ، الأمية ، النمو السكاني ، عبء الديون ، ندرة الموارد المائية فيها ، و غيرها ، بالإضافة إلى ذلك ، ظهرت بعض التحديات الرئيسية على مدى العقد الماضي ، بما في ذلك التغير الديموغرافي و البطالة ، و التغيرات السياسية و الاجتماعية الأخيرة ، الأزمة المالية ، أمن الطاقة ، تغير المناخ ، الجفاف ، التصحر و غيرها .

إن التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة قد تم في إطار استراتيجي من خلال التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 و أهداف التنمية المدرجة في إعلان الأمم المتحدة للألفية و الأهداف الإنمائية للألفية و نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و مؤتمر ريو + 20 ، و يسعى الإطار الاستراتيجي إلى تعزيز مشاركة البلدان العربية بهدف تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التحديات الناشئة ، و إيجاد آلية لتمويل برامج التنمية المستدامة ، فضلا عن تنفيذ البرامج و الأنشطة على المستويين الوطني و الإقليمي و بناء شراكات مع المناطق و الجماعات و المنظمات الدولية و المؤسسات الأخرى .

قائمة الهوامش :

1- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2007 م -1427هـ .

2- فروحات حدة ، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 11 ، 2012 .

3- نعيم سلمان بارود ، **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، يناير 2005 .

4- زينب صالح الأشوح ، **الاطراد و البيئة و مداواة البطالة** ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة – مصر ، 2003 .

5- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، **البيئة والتنمية والحياة** ، سلسلة العدد 24 ، تونس ، 1993.

6- **دليل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة** ، المملكة المغربية ،طنجة ، 30 يوليو 2009 .

7- صباح حسن عبد الزبيدي ، **خطة مقترحة لتنمية مصادر الطاقة في البيئة العربية في ظل التنمية المستدامة .. و دور الأستاذ الجغرافي العربي الفاعل فيها** ، مجلة كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ، المجلد 18 (1) ، 2007 .

8- زرنوح ياسمينة ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، دون ذكر الجامعة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص تخطيط ، الجزائر ، 2006 .

9- سعاد رزاي ، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع النقود و المالية ، الجزائر ، 2008.

10- محمد عبد البديع ، **الاقتصاد البيئي و التنمية** ، دار الأمين للطباعة ، مصر ، 2006 .

11- فراح خالدي ، زليخة كيندة ، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة ، 2010 .

12- مجد عمر حافظ ادريخ ، **استراتيجيات و سياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدامات الأراضي و المواصلات في مدينة نابلس** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص : التخطيط الحضري و الإقليمي ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس – فلسطين ، 2005 .

13- مكتب العمل الدولي ، **تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة**، البند الثاني من جدول الأعمال، الدورة: 294 ، جنيف، تشرين الثاني /نوفمبر2005 .

14- عدمان مريزق ، **دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة قراءة للواقع الجزائري** ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، دون ذكر السنة .

15- عبد الغني حسونة ، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، تخصص قانون الأعمال ، الجزائر ، 2013 .

16- مولود حواس ،كلثوم البز ، **التنمية المستدامة من منظور إسلامي: رؤية مستقبلية**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية و التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ، 19 أفريل 2011.

17- عبدا الله خبابة ، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ من " مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007** ، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 07- 08 أفريل 2008 .

18- عثمان محمد غنيم ، ماجدة أحمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2007 م -1427هـ .

19- جميل طاهر ، **النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص و التحديات** ، سلسلة أوراق عمل ، عدد1 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ديسمبر / كانون الأول 1997.

20- مطانيوس مخول، عدنان غانم ، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد02 ، 2009.

21- ريدة ديب ، سليمان محنا ، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة ،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد 1 ، 2009 .

22- **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط** ، مجلة دورية ، دون ذكر العدد ، مكتبة فهد الوطنية ، السعودية ،2005 .

23- **أهداف التنمية المستدامة ...منظور عربي** ، المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، عمان ، 2-4 نيسان / أبريل 2014.

24- ابراهيم عبد الجليل ، **مقترح الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة 2015-2025** ، المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة عمان ، الأمم المتحدة ، الإسكوا ، UNEP ، جامعة الدول العربية ،2-4 نيسان / أبريل 2014 .

25- محمد مصطفى محمد الخياط ، **أبعاد التنمية المستدامة** ، مجلة كهرباء العرب ، الاتحاد العربي للكهرباء ، العدد 19 ، 2013 .

26- **Our Common Future**. Report of the World Commission on Environment and Development. United Nations. 1987.

27- Corinne Gendron, "le développement durable comme compromis», Publications de l'universitQubec,2006.

28- **Vers une économie verte – pour un développement durable et une éradication de la pauvreté** www.enep.org/greeneconomy.: sur le site ، 2011 ، PNUE،synthèse a l'intention des décideurs،